

قواعد الاحكام

[55] ولو قال البائع: قبضته ثم رددته اليك قبل التفرق قدم قوله رعاية للصحة.

(ج): يجب قبول المثل وقت الحلول أو الإبراء، فإن امتنع قبضه الحاكم إن سأله البائع، ولو دفع أكثر لم يجب القبول، بخلاف الأجود. ولو دفع من غير الجنس جاز مع التراضي، وكذا يجوز لو دفع بعضه أو أردأ قبل الاجل وإن شرط التعجيل، ولو دفعه قبل الاجل لم يجب القبول، سواء تعلق بالبائع غرض كتخليص الرهن، أو الضامن، أو خوف الانقطاع في المحل، أو لم يكن غرض سوى البراءة، وسواء كان للممتنع غرض بأن يكون في زمن نهب، أو كانت دابة يحذر من علفها، أو لم يكن. ولو أسلم نصراني إلى نصراني في خمر فأسلم أحدهما قبل القبض بطل، وللمشتري أخذ دراهمه، ويحتمل السقوط والقيمة عند مستحلية. (د): إذا قبضه تعين وبرئ المسلم إليه، فإن وجده معيبا فرده زال ملكه عنه، وعاد حقه إلى الذمة سليما. ولو وجد بالثمن عيبا فإن كان من غير الجنس بطل إن تفرقا قبل التعويض أو كان معينا، وإن كان من الجنس رجع بالارش، وله البديل مع عدم التعيين وإن تفرقا على إشكال، وإن تعين تخير بين الارش والرد، فيبطل السلم، ولو كان الثمن (1) مستحقا فإن كان معينا بطل، والا بطل إن تفرقا قبل قبض عوضه. (هـ): لو أسلم في شيئين صفقة بثمن واحد صح، تخالفا أو تماثلا. ولو شرط الاداء في أوقات متفرقة صح إن عين ما يؤديه في كل وقت، والا فلا.

(1) " الثمن " ليست في (أ).